

## اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

الدورة الثانية

جنيف، ٢٨ نيسان/أبريل - ٩ أيار/مايو ٢٠٠٨

### المجموعة الثانية: عدم الانتشار والضمانات

#### "نحو تعزيز نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتطبيق العالمي للبروتوكول الإضافي"

#### ورقة عمل مقدمة من اليابان

#### دور ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية والبروتوكول الإضافي

- ١- يشكل خطر انتشار الأسلحة النووية تحدياً خطيراً للأمن العالمي. وعدم انتشار الأسلحة النووية هدف أساسي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ويجب أن يكفل، من خلال ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تنفيذ الالتزامات بعدم انتشار الأسلحة النووية المنصوص عليها في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.
- ٢- والوكالة الدولية للطاقة الذرية هي السلطة المختصة المسؤولة عن التحقق والتأكد، عن طريق تطبيق الضمانات، من عدم تحويل المواد النووية المعلن عنها. ومن المهم تعزيز فعالية ضمانات الوكالة بزيادة سلطتها وقدرتها إلى أقصى حد.
- ٣- وتعتقد اليابان اعتقاداً راسخاً أن تحقيق عالمية البروتوكول الإضافي هو السبيل الأكثر واقعية وفعالية لتعزيز نظام عدم الانتشار الحالي. ويمكن للبروتوكول الإضافي عند تنفيذه تنفيذاً كاملاً، إضافة إلى اتفاقات الضمانات الشاملة الخاصة بالدول، أن يقوم بدور حيوي في زيادة شفافية أنشطة الدول ذات الصلة بالمجال النووي وذلك بتزويد الوكالة الدولية للطاقة الذرية بقدرة معززة على التحقق. وتعتقد اليابان أن ضمانات الوكالة، المعززة بالانضمام العالمي إلى البروتوكول الإضافي، ينبغي أن تشكل معايير ضمانات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حسبما هو مطلوب في الفقرة ١ من المادة الثالثة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.
- ٤- وفي سياق ما يتوقع من توسع في توليد الطاقة النووية وإدخال هذا التوليد لمواجهة كل من الطلب المتزايد على الطاقة والاحترار العالمي، تزايد أهمية التصدي لمخاطر الانتشار المحتملة. وتعتقد اليابان أن من الحتمي التشجيع على الاستخدام السلمي للطاقة النووية بطريقة متسقة مع أعلى مستوى لمعايير الضمانات بما في ذلك البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

## التزام اليابان بالاستخدام السلمي للطاقة النووية

- ٥- تقصر اليابان استخدام الطاقة قصراً تاماً على الأغراض السلمية منذ سن القانون الأساسي للطاقة الذرية في عام ١٩٥٥ إثر إدخال الطاقة النووية. كما تتمسك اليابان بتطبيق "المبادئ الثلاثة لعدم حيازة الأسلحة النووية" الخاصة بها، وهي "عدم امتلاك الأسلحة النووية، وعدم إنتاجها، وعدم السماح بإدخالها إلى اليابان".
- ٦- واليابان تستخدم الطاقة النووية للأغراض السلمية على وجه الحصر، وهو ما كفل لها تماماً الثقة الدولية والاحتفاظ بأعلى مستوى من الشفافية عن طريق التنفيذ الدقيق لاتفاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، المبرم في عام ١٩٧٧، والإبرام المبكر للبروتوكول الإضافي في عام ١٩٩٩، وتنفيذ الضمانات المتكاملة الذي بدأ في عام ٢٠٠٤. وبموجب هذه السياسة واللوائح الوطنية الصارمة بدأت اليابان تستخدم المواد المستعادة مثل البلوتونيوم واليورانيوم من الوقود النووي المستنفد المعادة معالجته.

## جهود اليابان في تحقيق عالمية البروتوكول الإضافي

- ٧- ما انفكت اليابان تقوم، على نحو نشط، باتخاذ مبادرات، بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والبلدان المشابهة لليابان في أفكارها، بهدف تحقيق عالمية البروتوكول الإضافي. فقد ساهمت اليابان في سلسلة من الحلقات الدراسية للوكالة الدولية للطاقة الذرية، أسفرت عن تحقيق وعي مشترك بشأن أهمية البروتوكول الإضافي والزيادة المطردة في عدد البلدان التي وقعت/أبرمت بروتوكولاً إضافياً في الأعوام الأخيرة. وفي العام الماضي، دعمت اليابان الحلقة الدراسية الإقليمية بشأن ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي عقدت في سيدني بأستراليا، والحلقة الدراسية الوطنية بشأن البروتوكول الإضافي، التي عقدت في هانوي في فيت نام، والاجتماع التقني الإقليمي للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن تنفيذ البروتوكول الإضافي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، الذي عقد في سيدني، وشاركت فيها كلها.
- ٨- كما تقوم اليابان سنوياً، منذ عام ٢٠٠٣، باستضافة جولة المحادثات الآسيوية الرفيعة المستوى المعنية بعدم الانتشار، التي تعمل فيها اليابان على تعزيز فهم البروتوكول الإضافي وإزالة العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى عوائق تعترض سبيل إبرام البروتوكول. وتشارك اليابان، منذ عام ٢٠٠٤، في المسعى المشترك لمجموعة الـ ٨ الذي يقوده رؤساء مجموعة الـ ٨ لتيسير إبرام البروتوكول الإضافي على نطاق العالم. وتعتزم اليابان، التي تتولى رئاسة مجموعة الـ ٨ هذا العام، مواصلة هذه الجهود.
- ٩- وعلاوة على ذلك، فإن اليابان، لدعم أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال عدم الانتشار ولتعزيز قدرة الوكالة على التحقق، قدمت مساهمة إضافية (٦,٩١ ملايين يورو) إلى صندوق عدم الانتشار بالوكالة هذا العام. وتعتزم اليابان، من خلال هذه المساهمة، مساعدة البلدان العازمة على تحقيق أقصى قدر من الشفافية فيما يتعلق بأنشطتها النووية وبلوغ أعلى مستوى من معايير الضمانات بما في ذلك البروتوكول الإضافي.